تفعيل دور الحَوكمة في فض النزاعات الإقليمية حول منطقة شرق البحر المتوسط ودور تركيا فيها

(دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية)

م. د بشرى عبد الكاظم عبيد *

باحثة من العراق

* وزارة التربية / مركز البحوث والدراسات التربوية
alalkhfajidrbushra @gmail.com

ملخص :

تسعى هذه الدراسة الى تفعيل دور الحوكمة والحل السلمي في فض النزاعات الاقليمية التي تشهدها منطقة شرق البحر المتوسط حول مكامن الغاز الطبيعي حتى بات البحر المتوسط ساحة واسعة للصراع الاقليمي والدولي ، ويمكن ان يتطور أذا لم تحدث وساطة دولية وتوافق أقليمي حكيم على استغلال ثروة الغاز الجديدة لوضع هو الاشد من نوعه منذ صراع حربي الخليج الاولى والثانية. عرضت الدراسة اسباب وعوامل الصراع وتداعياته على دول المنطقة عموما ، فضلا عن تحديد دور وموقف تركيا من تلك النزاعات ، وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان كل اطراف النزاع تسعى الى مد نفوذها في شرق المتوسط بشتى الطرق والوسائل، كما ترصد هذه الدراسة وتوضح خريطة التحالفات المعلنة والتناقضات في المواقف السياسية في نفس المنطقة والاحتمالات الواردة لتطور النزاع من نزاع تنافسي سلمي الى نزاع صفري عسكري.

كما اوصت الدراسة بأعتماد الحل السلمي عبر التحكيم الدولي كوسيلة فاعلة في حل النزاعات بين الدول حفاظا على الأمن والسلم الدوليين، وتعزيز ثقافة السلام لدى الحكومات ودفعها في نزاعاتها الحدودية للعمل السلمي والتحكيم القانوني بالطرق المعروفة وضرورة اللجوء للتحكيم كخيار حضاري لحل النزاعات الدولية والاقليمية على وجه الخصوص تجنبا للحروب التي تستنزف موارد الدول وتضعف قدراتها وتهدد كيانها .

كلمات مفتاحية : تفعيل، الحَوكمة ، فض النزاعات الإقليمية، شرق البحر المتوسط

Activating the role of governance in resolving regional conflicts around the eastern Mediterranean, and the role of Turky in it

(Analytical Study in Political Geography)

Abstract

This study seeks to activating the role of governance and a peaceful solution in resolving regional conflicts in the eastern Mediterranean region over natural gas deposits ,so that Mediterranean in general, has become a vast arena. For regional and international conflict, and it could develop if no international mediation and a wise regional agreement take place to exploit the new gas wealth for a situation that is the most severe of its kind since the first and second Gulf wars. The study presented the causess and factors of the conflict and its repercussions on the countries of the region in general, as well as defining Turkeys role and position on those conflicts. The study reached a conclusion that all parties to the conflict seek to extend their influence in the eastern Mediterranean by various ways and means . This study also monitors and illustrates the map of declared alliancces tendeeers in political positions in the same region and the celebrations received for evolution of the conflict from a competitive conflict to a zero-sum military conflict.

The study also recommended the adoption of a peaceful solution through international arbitration as an effective means in resolving disputes between states in order to preserve international peace and security, promoting a culture of peace among governments and pushing them in their border disputes for peaceful action and legal arbitration by well-known methods and the necessity of resorting to arbitration as a civilized option to resolve international and regional disputes in particular to avoid wars. Which drains states' resources, weakens their capabilities, and threatens their existence.

KEY WORDS: activation, governance, regional conflict resolution, eastern Mediterranean.

مقدمة

تعد الدولة (القومية) هي وحدة أساسية في النظام الدولي، ويفترض هذا وجود سيادة إقليمية فعالة، واحتكار الدولة لاستعمال القوة المنظمة، واتخاذ قرارات مركزية وسلطة لحكومة متماسكة، وهوية «وطنية» متماسكة بشكل معقول ، مع الأخذ في الاعتبار القضية الحرجة المتمثلة في هشاشة الدولة، يمكن فهم أزمة الحوكمة في دول شرق البحر المتوسط على أنها تنطوي على «شد الحبل» بين ديناميات التحول الديمقراطي، وإدامة الأشكال «القديمة» للديكتاتورية العربية، وظهور «جديد»، في المقام الأول الإسلامية .[1]

ووفقا لذلك تعرف الحَوكمة أو الحكم الرشيد بأنه: «نظام الحكم القائم على خدمة مصالح الأمة، والذي يعّد السلطة والقيادة وظيفة في الخدمة العامة، ويتخذ منها منصة لإثبات الكفاءة والقدرة على تحقيق متطلبات الشعوب وحاجاتها، وسياستها بالعدل والمساواة، وأن يتصف بالقدرة على دمج المجتمع المتعدد في السلطة والحكم والمشاركة، وأن يتمتع باستمرار بشرعية شعبية أساسها الانتخاب الشعبي النزيه والعام[2] .

فالتحول السياسي في دول الشرق الاوسط عموما يعّد جزءًا من التحول العالمي الأوسع

أذن فبحسب رأي الباحثة فالتحكيم يقصد به طريقة لفض المنازعات بين الدول بوساطة قضاة من أختيارها على أساس احترام الحق والقانون .

لذلك فالمتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها منطقة الدراسة أوجدت مجالا جيوسياسيا معقدا ومتشابكا، تضيق في أطاره أهتمامات الانظمة السياسية الى حدود جغرافيتها الطبيعية في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها . ولكن بنفس الوقت حتمت متطلبات الأمن والدور والمكانة على تلك الانظمة ، التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقا من أعتبارات تاريخية تصب في صلب العقيدة السياسية والامنية لهذه النظم السياسية ، الإمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع او نمط من إنماطه ذو طبيعة خاصة ومميزة [3].

فالتحول السياسي في دول الشرق الاوسط عموما يعّد جزءًا من التحول العالمي الأوسع نحو عالم متعدد الأقطاب، كانت تركيا على سبيل المثال تنتهج سياسة خارجية متعددة الأبعاد على وجه التحديد؛ لأنها ترى أن النظام العالمي قد أعيد تشكيله في أعقاب الحرب الباردة، وبشكل أكثر تحديدًا بالنسبة لدول شرق المتوسط، وتستعد كلٌّ من مصر وتركيا أن يصبحا لاعبين رئيسيين في هذا

(1) Marc A.& Anita Abramowe itz, The Crisis of Governance in the Middle East: Implications for Democracy, Development & Security, Edited by Amichai Magen, International Institute for Counter Terrorism (ICT), (2013), p 18.

(2) جواد الحمد، «الحكم الرشيد»، صحيفة العرب اليوم، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الأردن، 2012/5/21، على الموقع الإلكتروني: http://mesc.com.jo/OurVision/2012/1.html

(3) محمد ماهر وآيرينا تسوكرمان، «تصاعد التوترات بين مصر وتركيا»، مبادرة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، بتاريخ 17 تموز (2018)، على الموقع الإلكتروني:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/tensions-between-egypt-and-turkey-are-on-the-rise

النظام الجديد، سيكونان متنافسين وكذلك متعاونين، بالنظر إلى ميزاتهم وقدراتهم التنافسية والتكميلية[4].

وخلال الفوضى العارمة التي اجتاحت الشرق الأوسط عموما ، بالتزامن مع موجات الربيع العربي، تصاعدت وتيرة التوتر بين بعض دول المنطقة لاسيما (مصر وتركيا) وأثر ذلك بدوره على الأوضاع في ليبيا، وسوريا، فضلا عن تهديده أيضًا الاستقرار الهش في دول شرق البحر المتوسط، مما يوحي بأن هناك حاجة إلى وسيط خارجي لحل هذه القضية الشائكة[5].

فالآمن والسلم الدوليين هما الركيزتان الاساسيتان لوجود مجتمع دولي معاصر ترتفع به راية العدالة بين الدول والشعوب ولإنجاز هذه المهمة الزدوجة يجب توافر الارادة الاساسية اللازمة لدى الاطراف المتنازعة ، وكذلك الالتزام بما جاء في ميثاق الامم المتحدة والقاضي بضرورة فض النزاعات الاقليمية والدولية بالطرق السلمية وبالحوكمة الرشيدة [6].

مشكلة الدراسة :

سياقا لما تقدم نجد أن تداعيات التوتر والصراع السياسي الذي تشهده دول حوض المتوسط بسبب موارادها الغازية والنفطية ستكون سيئة على دول المنطقة ، وستحول دول المنطقة عامة ودول الحراك الشعبي خاصة، إلى ساحة من الصراعات، هكذا سوف تتحول المنطقة إلى ملعب دول تتنافس إقليميًّا على المنطقة، فسوف يكون أثر ذلك كارثيًّا على المنطقة، ويصب في مصلحة دول أخرى؛ مثل: إسرائيل، وايران، واللاعب الأساسي الولايات المتحدة الأمريكية.

مما دفع الباحثة إلى التساؤل الآتي، إلى أي مدى يمكن أن تسهِم الحَوكمة في فض النزاعات الإقليمية في منطقة شرق البحر المتوسط ؟ وما هو الدور الذي تمارسه تركيا في ذلك ؟

في حين تؤكد فرضية الدراسة بأن هناك ازدواجية في المعايير عند الالتزام بفض النزاعات بالنظر الى المصالح والضغوطات التي تمارسها الدول الكبرى في مراكز اتخاذ القرار الدولي .

فضلا عن تأثير الوسائل السلمية والحوكمة الرشيدة في تسوية المنازعات الاقليمية بمصالح وتوجهات الدول الاستعمارية الكبرى .

(4) محمد ماهر وآيرينا تسوكرمان، «تصاعد التوترات بين مصر وتركيا»، مصدر سابق.

(5) يوسف العدوان، «الاستراتيجية الإقليمية لكلٍّ من تركيا وإيران نحو الشرق الاوسـط»، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسـط، الأردن، (2013)، ص 23.

(6) أحمد داوود أوغلو، «العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورهـا في الساحة الدولية»، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطـارق عبد الجليل، مركز الجزيرة الدراسات، بيروت، الناشرون: الدار العربية للعلوم، ط 2، (2011)، ص 13.

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في محاولة التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به الحوكمة والحكم الرشيد في فض النزاعات الإقليمية حول منطقة شرق البحر المتوسط، مع التركيز على الصراع بين دول الحوض عموما لإثبات نفوذهما في هذه المنطقة.

المحورالاول : أزمة الحكم الرشيد في دول شرق البحر المتوسط:

يتفق الكثير من الباحثين على أن من أهم أسس الحكم الرشيد؛ المشاركة، وسيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، وترتبط جميعها بممارسة الشعوب للحريات العامة في مختلف نواحي الحياة، وثمة أهمية كبيرة لممارسات الحكم الرشيد وتحقيق دوره في تعزيز التنمية البشرية، وقدرته على تدعيم الممارسات الديمقراطية، وتحسين فعالية المؤسسات، وتحقيق سيادة القانون والعدالة، ويستهدف خدمة مصالح الأمة العليا[7].

فمفهوم «الحكم» يهدف إلى النظر إلى ما وراء «الحكومة» التقليدية، وبتضمين مجموعة أوسع من الطرق لتنظيم وإدارة الحياة السياسية، باتباع العلماء مثل Risse وLehmkuhl، يمكننا أن نفهم الحوكمة على أنها تعني: «جميع الأنماط الموجودة للتنظيم الجماعي للمسائل الاجتماعية[8]، ويشمل ذلك العمل السيادي من جانب الدولة العاملة «الحكم من قبل الحكومة»، والحَوكمة عن طريق شبكات من الجهات الفاعلة العامة والخاصة «الحكم مع الحكومة»، ولكن أيضًا ممارسة السلطة من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية، والشبكات عبر الوطنية، واللاعبين الخارجيين «الحكم بدون حكومة»[9].

ومن ثم تعاني الكثير من دول شرق البحر المتوسط ، إن لم يكن كلها، إلى حد أو آخر، من مجموعة من نقاط ضعف الحوكمة المتشابهة إلى حدٍّ كبير، وفي بعض الحالات بالفشل التام، مما يهدد بإعاقة التنمية السياسية الإيجابية في المنطقة بشكل خطير [10].

تخلق أزمة الحوكمة في منطقة الدراسة أيضًا تحديات خطيرة لسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، فإن الحفاظ على عناصر النظام السياسي هذه والنهوض بها أمران حاسمان؛ لأنه لكي تقف التنمية الديمقراطية والاقتصادية أمام أي فرص واقعية للتقدم الحقيقي في دول شرق البحر المتوسط ؛ يجب ألا تعني الديمقراطية

(7) جواد الحمد، «الحكم الرشيد»، صحيفة العرب اليوم، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الأردن، 2012/5/21، على الموقع الإلكتروني: http://mesc.com.jo/OurVision/2012/1.html

(8) Thomas Risse and Ursula Lehmkuhl, "Governance in Areas of Limited Statehood- New Modes of Governance?" SFB-Governance Working Paper Series No. 1 (2006) p. 7.

(9): Michael Crawford and Jami Miscik, "The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law" Foreign Affairs (Nov/Dec (2010). P16.

(10) Max Weber, Wirtschaft und Gesellschaft (Mohr, (1972), p. 821–2.

مجرد إجراء انتخابات، يجب ألا يعني فقط الإجراء الديمقراطي، ولكن المضمون الديمقراطي؛ قبل كل شيء سيادة القانون، وحماية الحقوق الأساسية، ومساءلة الحكومة[11] وفيما يأتي توضيح لإهم تلك التحديات :

(11) Robert P. Beschel Jr., Governance Challenges in MENA, The View from the World Bank World Bank, Public Sector Specialist Middle East North Africa Region Middle East North Africa Region, December (2007), p43.

التحديات القانونية الرئيسة:

للحرب في مناطق السيادة إشكالية تتعلق بقدرة الحكومات الضعيفة أو عدمها على الوفاء بمسؤوليتها بموجب القانون الدولي لمنع استعمال أراضيها من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول (الجماعات المسلحة غير الحكومية)، لشن هجمات مسلحة ضد دول أخرى، والصعوبة الكبيرة في التعامل مع المتطرفين من الجماعات المسلحة غير الحكومية الذين ينتهكون بشكل روتيني ومنهجي قوانين الحرب، سواء في حالات النزاعات الداخلية (كما حدث مؤخرًا في الجزائر والعراق ولبنان وليبيا ومالي وسوريا واليمن) ودولية؛ (مثل اشتباكات إسرائيل المتكررة مع حزب الله في لبنان وحماس والجهاد الإسلامي في غزة)[12].

(12): Michael Crawford and Jami Miscik, "The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law" Foreign Affairs (Nov/Dec (2010). P23.

من الأمثلة التوضيحية للتحديات القانونية الجديدة الناشئة عن تجزئة السلطة في دول شرق البحر المتوسط مسألة مدى مسؤولية الدولة عن هجوم مسلح ينطلق من أراضيها ضد دولة أخرى، عندما يتم تنفيذ الهجوم المسلح من قبل القوات المسلحة للدولة، يقدم القانون الدولي إجابة واضحة بشأن المسؤولية -الدولة المهاجمة هي المسؤولة- ولكن مَن المسؤول عندما تبدأ جماعة من غير الدول، وهي ليست رسميًّا من أعضاء الدولة، بالهجوم؟ عندما يمكن إثبات أن الجماعة المسلحة قد أرسلتها الدولة، أو أنها تتصرف تحت إشرافها بكونها تابعة كاملة للدولة؛ فإن الإجابة، مرة أخرى، مباشرة: الدولة مسؤولة[13].

(13) Marc A.& Anita Abramowitz, The Crisis of Governance in the Middle East: Implications for Democracy, op. cit., p 29-31.

ومع ذلك، يظهر التعقيد الحقيقي في الحالات الواقعة في مكان ما بين القطبين؛ إذ إنها من ناحية، لم تأمر الدولة الإقليمية التي نشأت منها الهجمات بالهجوم، ولكن من ناحية أخرى، لم تتخذ الدولة جميع التدابير الممكنة لقمع عمل الجماعة المسلحة في أراضيها.

وهو ما يتضح على سبيل المثال في حالة حزب الله في لبنان يمكن أن توجد مجموعة من العلاقات المختلفة بين الدولة والجماعة المسلحة، قد تكون الدولة ضد الجماعة المسلحة، لكنها تفشل في التصرف ضدها بيقظة، من ناحية أخرى، قد تدعم الدولة الجماعة المسلحة بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة: إيواء قواعدها ومقاتليها في أراضيها، وتقديم الدعم المالي أو الاستخباراتي أو الأيديولوجي،

والسماح للجماعة المسلحة بالوصول إلى الموارد المالية عن طريق أشكال مختلفة من الأعمال غير المشروعة، التجارة (في المخدرات والماس والأسلحة والمستحضرات الصيدلانية)، والتسامح مع التطرف أو حتى المساعدة عليه والتجنيد، وغض الطرف عن تهريب الأسلحة عبر حدودها ومطاراتها وموانئها، وما إلى ذلك[14].

«الربيع العربي» كصدمة اقتصادية:

توضح تجربة دول شرق البحر المتوسط على مدى السنوات العديدة الماضية العلاقة المعقدة بين الأمن والظروف السياسية من ناحية، والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، في المجال الاقتصادي، كما في السياسة، تبرز بين الدول المصدرة للنفط في المنطقة والمستوردة للنفط[15]، وفي حين أن الأولى قد نجت بشكل عام من الاضطرابات الإقليمية بشكل جيد - الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو-؛ فقد عانت الأخرى –لا سيما سوريا- في عامي (2011 و2012) مزيجًا من معدلات النمو المنخفضة أو السلبية، والتضخم، وتدهور ميزان الحساب الجاري.

وتشترك هذه الدول التي تأثرت بشكل مباشر بالاضطرابات الاقتصادية الخطيرة، في انها تمكنت من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ولكنها تعاني من تدهور الموازين المالية والخارجية وسوء الظروف مع عدم اليقين بشأن أجندات السياسات متوسطة الأجل في العديد من الدول، ويتراجع المستثمرون المحليون، كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بشكل حاد[16]، في غضون ذلك استمرت أسعار الغذاء والوقود الدولية في الارتفاع، وتدهور النشاط الاقتصادي للشركاء التجاريين -لا سيما في أوروبا- التي يرتبط بها العديد من مستوردي النفط بصلات اقتصادية مهمة.

واستجابة للمطالب الاجتماعية وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، سعت حكومات هذه الدول بشكل كبير الإنفاق على الإعانات، كما تراجعت إيرادات الميزانية، مما أدى إلى تدهور الأرصدة المالية في جميع أنحاء المنطقة بنسبة تراكمية بلغت 2.25٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العامين الماضيين، على الرغم من أن السياسات المالية التوسعية قد ساعدت في التخفيف من الانكماش الاقتصادي؛ إلا أنها لم يكن لها سوى تأثير متواضع على النشاط الاقتصادي، فقد تم تعويض الزيادة الكبيرة في الإعانات والأجور المعممة جزئيًّا بانخفاض في الاستثمار العام، ومن ثم تقليل الأثر الإيجابي للتحفيز[17].

(14) G. John Ikenberry and Anne- Marie Slaughter, "Forging a World of Liberty Under Law" The Princeton Project Papers (2006).

(15) Robert P. Beschel Jr., Governance Challenges in MENA, op. cit., p32.

(16) Michael Crawford and Jami Miscik, "The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law" Foreign Affairs (Nov/Dec (2010). P6.

(17) Arch Puddington, "Freedom in the World (2012): The Arab Uprising and Their Global Repercussions", available at:

http://www.freedomhouse.org/sites/ default/files/FIW%202012%20Booklet_0.pdf.

ومثلت سوريا حالة الانهيار الاقتصادي الأكثر إلحاحًا في المنطقة، وهو تحذير صارخ من الآثار الاقتصادية للحرب الأهلية على الدول المجاورة أيضًا، على الرغم من أن النزاع السوري كان في البداية «ثورة فلاحية» تركزت في المناطق الريفية المتأثرة بالجفاف الشديد؛ إلا أنها امتدت منذ أواخر عام (2011) إلى المناطق الحضرية، بما في ذلك المراكز التجارية الرئيسة في المنطقة، أدت الحرب الأهلية إلى جانب العقوبات الواسعة النطاق التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، إلى تباطؤ شديد في البناء والتجارة والسياحة والاستثمار الخاص وتدمير البنية التحتية، مما أدى إلى شلل فعال في الاقتصاد، وفي عام (2011) وحده انخفض مؤشر البورصة السورية بنسبة ٪60 تقريبًا وتأثر القطاع المصرفي السوري بشدة، مع إحجام البنوك الأجنبية بشكل متزايد عن توافر التمويل التجاري لسوريا[18].

ومثلت سوريا حالة الانهيار الاقتصادي الأكثر إلحاحًا في المنطقة

تحالفات جديدة في دول شرق البحر المتوسط:

يمثل تشكيل تحالفات ديناميكية جديدة، رسمية وغير رسمية، مع الدول والمنظمات المعادية للغرب، بُعدًا رئيسًا آخر في البيئة الأمنية المتغيرة في منطقة الدراسة ، وهنا يمثل «المحور الراديكالي» بين إيران وسوريا وحزب الله وحماس مثالاً بارزًا واحدًا فقط [19].

كما أن سعي الدول المتحاربة للتحالف مع جهات فاعلة مسلحة من غير الدول سعيًا وراء مصالحها في حد ذاتها ليس ظاهرة جديدة، ومع ذلك فإننا نلاحظ الابتكار النوعي في طبيعة التحالفات عبر الوطنية، إن التطورات السريعة في الاتصالات، والنقل، وانتشار الأسلحة، لا تعمل فقط على تمكين شبكات الجماعات المسلحة من غير الدول والشبكات الإرهابية الفضفاضة؛ ولكنها تسهل أيضًا عمليات النقل والتعاون والتعلم عبر الحدود كما لم يحدث من قبل[20].

ولقد قامت الجيوش التقليدية وجماعات التمرد في العصر الكلاسيكي، أي الجماعات الثورية التي خاضت ما يسمى بحروب التحرير الوطني من عام (1944) إلى حوالي (1980)، بنَسْخ تكتيكات بعضها البعض، لكن كل واحدة تعمل داخل حدودها الخاصة، وعادة ما تتم المحاكاة بعد الحدث، وكان التعاون المباشر بين الحركات نـادرًا[21]، وفي المقابل نلاحظ التعلم في الوقت الفعلي، والمحاكاة، والاستجابة، والتلقيح المتبادل - لا سيما بين الجماعات الإسلامية والدول الراعية- تعمل عبر الدول، وحتى المناطق الشاسعة تظهر الصواريخ الإيرانية، والتكنولوجيا

(18)Look: International Monetary Fund (IMF), "Regional Economic OutMiddle East and Central Asia" (November (2012) (available at:

http:// www.imfbookstore.org/ProdDetails.asp?ID=1475559917&PG=1&Type=BL

(19) : Keith A. Petty, "Veiled Impunity: Iran's Use of Non-State Armed Groups", op. cit., p. 191.

(20) David Kilcullen, "Counter-Insurgency Redux", vol 48, No 4, Survival (winter (2006-2007) p. 111-114.

(21) Amichai Magen, "Land of the Clenched Fist", Hoover Digest (Summer (2009), p. 93-101.

المتفجرة المرتجلة، وتكتيكات القيادة والسيطرة، والاستخبارات بشكل شبه فوري في العراق وأفغانستان ولبنان وغزة وسيناء، تتعلم حماس من مجموعة واسعة من القدرات التخطيطية والعملياتية والاستخبارية التي طورها حزب الله أو اكتسبتها من سوريا وإيران[22].

(22) Marc A. & Anita Abramowitz, The Crisis of Governance in the Middle East: Implications for Democracy, op. cit., p 29-31.

الآثار المدمرة والتراكمية لضعف الدولة على الأمن الإقليمي:

في الواقع، تغمر دول شرق البحر المتوسط بشكل متزايد بالأسلحة المتطورة (بما في ذلك الصواريخ متوسطة المدى أرض - أرض، والصواريخ المضادة للدبابات، والمضادة للطائرات)، هذه تشكل تهديدًا أكبر بكثير للحياة المدنية والبنية التحتية والأصول العسكرية من الأسلحة الأخف وزنًا والأكثر أساسية التي كانت متاحة للإرهابيين في الماضي.

وتجد الأسلحة الجديدة طريقها إلى الجماعات المسلحة عن طريق مجموعة متنامية من قنوات الإمداد، بدءًا من عمليات النقل الحكومية المباشرة (لا سيما نقل الأسلحة الإيرانية عبر السودان إلى مجموعات مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين)، إلى تجارة السوق السوداء المتنامية الناشئة عن مناطق خارجة عن القانون مثل أجزاء من سوريا واليمن وليبيا، إن حجم وطبيعة وانتشار تدفقات الأسلحة يعني أن وكالات الاستخبارات الغربية مجبرة على تخصيص جزء متزايد من مواردها للتتبع والمراقبة، وأحيانًا استهداف مقالب الأسلحة والقوافل، بدلاً من التركيز على المسلحين الفعليين[23].

وتظهر سيناء بسرعة كمصدر للقلق المتعدد لقادة الأمن الإقليميين

(23) Ehud Yaari, "Sinai: A New Front" Washington Institute for Near East Policy Studies (2012), available at:

http://www.washingtoninstitute. org/policy-analysis/view/sinai-a-new-front

وتظهر سيناء بسرعة كمصدر للقلق المتعدد لقادة الأمن الإقليميين، مع التدفقات الهائلة للأسلحة المتطورة بشكل متزايد إلى سيناء وغزة، يصل هؤلاء بشكل رئيس من إيران عبر السودان الذي مزقته الحرب، والآن بشكل متزايد من ليبيا الفوضوية، في ظل عدم وجود حكام مسؤولين في جوارها، تشعر إسرائيل بقلق متزايد من أن تصبح سيناء وغزة ساحة واحدة على وشك الانفجار.

إن إضعاف سلطة الدولة أو الانقسام إلى مناطق مختلفة من السيطرة -عمليات تقدمت كثيرًا في الكثير من منطقة الساحل وغزة ولبنان وسوريا واليمن وما وراءها- يقلل بشكل أكبر من قدرة الدول الاستعمارية على ردع خصومها أو إلزامهم ببيان أعمال العنف التي تنطلق من داخل حدودها

لا يعتمد الردع الفعال على امتلاك الخصم لأصول قيِّمة قابلة للتدمير (وتميل الحكومات الضعيفة والفاشلة إلى امتلاك عدد قليل نسبيًّا من تلك الأصول في البداية)، بل يعتمد أيضًا على وجود سلطة مركزية على نطاق واسع مهتمة بالحفاظ على تلك الأصول وقادرة على فرض الانضباط في داخل أراضيها[24].

(24) Ehud Yaari, "Sinai: A New Front" Washington Institute for Near East Policy Studies (2012), available at:

http://www.washingtoninstitute. org/policy-analysis/view/sinai-a-new-front.

المحور الثاني : العوامل والاسباب التي أسهمت في تإجيج الصراع بين دول شرق المتوسط :

تمتلك منطقة الدراسة اهمية جيوبولتيكية كبيرة كونها تتمتع بموقع استراتيجي مهم في منطقة الشرق الاوسط ، وهي أحد أكثر المناطق إستراتيجية في العالم ، فهي تشكل حقلا مهما للنقل التجاري يؤمن الانتقال الى المحيط الهندي عبر قناة السويس موفرا الوقت والطاقة ، لهذا السبب عيون العالم كلها تتجه نحو تلك المنطقة بحثا عن موارد جديدة ، مما يعزز ذلك الوضع الى تفاقم وتصاعد حدة الصراعات بين القوى الدولية والأقليمية [25]، كما تعّد مجالا للتجارة البحرية بنسبة 30% ، ومن ابرز نقاط عبور النفط والغاز الطبيعي من الشرق الاوسط الى دول الاتحاد الاوربي بواقع يقدر ب(35) من الغاز و(50%) من النفط ، وتمثل المنطقة أيضا مركزا للدعم الأمني فهي تعّد بمثابة عازل يقي أوربا من التهديدات الإرهابية، ويعمل عمل السد الطبيعي المنيع الذي يقف في وجه التوسع الجغرافي للمجموعات الإرهابية في المنطقة، ومن ثم يؤثر في نتائج عدم الأستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط لانها تحقق ترابط الطرق التجارية المهمة في المنطقة، ومن ثم فإن السيطرة على شرق البحر الابيض المتوسط بالنسبة للقوى العالمية تؤمن الاستحواذ على دول الشرق الاوسط والإفادة من مواردها الاقتصادية لهذا السبب تسعى القوى العالمية لتحقيق هدف أساسي يتمثل في السيطرة على هذا الحوض، وهو الذي جعل منطقة الدراسة تبقى مسرحا لصراعات لاتنتهي من اجل الاستحواذ والتحكم بها، وزاد من أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع أسيا واوربا وإفريقيا، وكذلك اتصالها بطرق التجارة العالمية عبر مضائق البسفور وجبل طارق والسويس، تلك الميزات صارت سببا في اندلاع صراعات بين لاعبين مختلفين ، والدول التي تحاول بسط نفوذها على هذه المنطقة تريد ان تستفيد من مواردها الطبيعية الغنية، الى جانب موقعها الاستراتيجي[26]، ومع تصاعد كشوفات الغاز في منطقة الدراسة أزداد النزاع والصراع الإقليمي على هذه الثروات بكونها عامل تهديد للإستقرار بدلا من أن تتحول إلى عنصر أستقرار في منطقة الدراسة ، مما ينذر بتحفيز الصراعات وتجددها كالصراع التركي - القبرصي والاسرائيلي – اللبناني ،هذا المشهد التنافسي

(25)علي حسين باكير ، كنز في ماء المتوسط ، من يربح حرب الغاز القادمة ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ،2018 ص42.

(26)احمد الصباغ ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي (خريطة الصراع بشرق المتوسط ، مجلة مركز الفكر الأستراتيجي للدراسات ، العدد (48) القاهرة ،2019 ،ص22.

بات من أكثر الشواهد تعبيرا عن خريطة التحالفات الإقليمية الجديدة في منطقة الدراسة وصراع المراكز الإقليمية على هذه الثروة النفطية الضخمة التي قد تفوق في إنتاجها مستويات الإنتاج الروسي والخليجي معا . وفيما يأتي عرض موجز لأهم تلك الصراعات .

صراع تركيا –قبرص - يونان : تتسم المشكلة بين تركيا واليونان ببعدين الاول يرتبط بالدولتين مباشرة، والثاني يرتبط بالعلاقة بين قبرص التركية وقبرص اليونانية ، فالأكتشاف الغازي في المياه القبرصية لم يكن نذير خير لطرفي الصراع ، وسبب ذلك يعود لتباعد وجهات النظر السياسية منذ مسألة تقسيم الجزيرة القبرصية عام 1974 الى قسمين شمالي بإدارة حكومة القبارصة الاتراك وهو لم يحظى بقبول دولي حتى وقتنا الراهن ، وقسم جنوبي بإدارة قبارصة اليونان وهو نال اعتراف دولي كحكومة شرعية[27]، و هو ما ترفضه تركيا، وقد تواصلت المفاوضات طيلة الاعوام الماضية بهدف توحيد الجزيرة ولكن دون جدوى إذ فشلت كل مساعي التوحيد، ومع اعلان قبرص الكشف عن حقل كاليبسو الغازي عام 2018، ارتفعت حدة التوترات والمهاترات بين الطرفين ، بسبب توقيع الطرف الاول اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل ومصر ولبنان، مما دفع انقرة للمطالبة بحصتها من الثروات المكتشفة التي تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للقبارصة الاتراك في جنوب جزيرة قبرص، فضلا عن تتداخلها مع الجرف القاري التركي، وتنطلق تركيا من كون أن الثروات المكتشفة في الجزيرة هي ملك للجميع[28] ، ولايجوز لأحد الاستحواذ عليها والانتفاع بثرواتها بشكل أحادي، وعلى أثر ذلك طالبت بتنفيذ تقسيم نهائي للجزيرة بهدف منح القبارصة الاتراك الأفادة من حقل أفروديت المتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص اليونانية، واستنادا الى هذه المطالب ، تجاهلت تركيا كل الاتفاقات التي أقامتها قبرص اليونلنية لترسيم منطقتها الخالصة مع كل من الدول التي سبق ذكرها مسبقا ، وترى ان ارساء المناقصات على الشركات الاجنبية للبحث والتنقيب على الغاز في هذه المنطقة غير قانوني لانه ينتهك حقوق انقرة .

تعددت أبعاد الصراع بين إسرائيل ولبنان بسبب عدم ترسيم الحدود البحرية بينهما

صراع إسرائيل – لبنان : تعددت أبعاد الصراع بين إسرائيل ولبنان بسبب عدم ترسيم الحدود البحرية بينهما، فضلا عن ذلك إن إسرائيل غير موقعة على معاهدة الامم المتحدة لقانون البحار ، وهي تعّد أن هناك رقعة تابعة لها ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي رسمتها لبنان ، تبلغ مساحة هذه الرقعة المتنازع عليها 860

(27)c.j. schenk et al., Assessment of undiscovered oil and Gas Resources of the levant Basin province, Eastern Mediterranean,U.S. Geological survey, 12 March 2010.p.2.

(28)vogler,sara and others,Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean; Implications for Regional Maritime security,GMF,policy, brief,March 15.p.3.

كيلو متر مربع ، وتضم موارد طبيعية هائلة من الغاز والنفط ، بالمقابل رفضت لبنان كل المزاعم الإسرائيلية ، وتعد ان استناد اسرائيل الى الخط الازرق البري في رسم حدود بحرية غير قانوني، ولايعول عليه، الى جانب رفضها اتفاق الترسيم الذي تم بين قبرص وبين إسرائيل[29]، رغم ذلك تجاهلت اسرائيل كل المطالب اللبنانية ، وأقدمت على قضم مساحة مائية في المنطقة المتنازع عليها ، وفي ظل الخلاف المتصاعد تدخلت قبرص والولايات المتحدة كوسيط لحل الخلاف، وقدمت عدة طروحات لتوزيع الحصص، إلا أن لبنان رفضتها كاملة معتبرة أن المنطقة بكاملها هي ضمن المياه الإقليمية اللبنانية. وبعد فشل المفاوضات أقدمت لبنان في التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحله، ووقعت في 9 شباط 2018 أتفاقا مع ائتلاف شركات دولية هي "توتال" الفرنسية و"إيني" الإيطالية و "نوفاتيك" الروسية للتنقيب عن النفط والغاز في المجمعين بمياهها الإقليمية مما أثار غضب إسرائيل، إذ وصفت الأمر بأنه خطوة "استفزازية، وطالبت الشركات الدولية عدم المشاركة في مسائل التنقيب. وفي عام 2017 اتفقت إيطاليا واليونان وقبرص وإسرائيل على بناء خط لنقل الغاز تحت الماء من الحقول المنتجة في شرق المتوسط إلى أوروبا ، إذ قدرت حصة لبنان من الغاز الطبيعي الذي يحتضنه هذا الجزء من البحر المتوسط بنحو 96 تريليون قدم مكعب، وهذه ثروة يمكن أن تساعد لبنان على خفض حجم دينها العام الذي بلغ وفقًا لأخر إحصائية رسمية 85.25 مليار دولار، وفي عام 2018 قامت الولايات المتحدة بالوساطة مجددًا بين لبنان وإسرائيل في ملفي الحدود البحرية والبرية عبر "ديفد ساترفيلد" مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى. وطرح "ساترفيلد" مقترحات تعود لعام 2012 لرسم الحدود البحرية بين الطرفين، غير أن لبنان رفضت المقترح، وأصرت على موقفها لجهة ترسيم الحدود البحرية عبر اللجنة الثلاثية المنبثقة عن تفاهم نيسان عام 1996 التي تضم لبنان وإسرائيل والامم المتحدة[30].

فضلا عن حالات الصراع المذكورة اعلاه ، كانت هناك مشكلات أخرى بين إسرائيل وقطاع غزة ، وبين إسرائيل ومصر ، وبين مصر واليونان وبين قبرص اليونانية ، وبين لبنان وسوريا ، لكن هذه المشكلات أصبحت أقل حدة خلال الاعوام الماضية ، كما ان بعضها تلاشى ولم يعّد موجودا وذلك لغايات سياسية واقتصادية مارستها النظم العربية في تلك الدول التي تم ذكرها مسبقا ، فعلى سبيل المثال الصراع بين مصر وكل من إسرائيل واليونان وقبرص اليونانية تلاشى تماما بسبب التنازلات التي قدمتها القاهرة وذلك لغايات سياسية تتعلق بالنظام المصري ،

(29)علي وهب ، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الاوسط ، التآمر الامريكي الصهيوني ، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،2015،ص67.

(30)احمد الصباغ ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي (خريطة الصراع بشرق المتوسط ، مجلة مركز الفكر الأستراتيجي للدراسات ، العدد (48) القاهرة ،2019،ص23.

فضلا عن صراع قطاع غزة وإسرائيل الذي أختفى بسبب منع إسرائيل الفلسطيين من أستغلال ثرواتهم بشكل كامل لإسباب سياسية وأقتصادية، فضلا عن الخلل في ميزان القوى والتشرذم الداخلي، الذي منعهم من فعل الكثير لتغيير هذا الواقع. سياقا لذلك نجد ان الحسابات السياسية للدول المنخرطة في الصراع على الغاز في منطقة الدراسة تختلف باختلاف دوافعها وأولوياتها، وشكلت الفروقات بين طموحات إسرائيل من جهة ومصر وطموحات لبنان المتواضعة تلاقي المصالح بين بعض الفرقاء والحلفاء، بهدف تحقيق إفادة كلية محصورة ببعض الدول التي لا تلقِ أهمية للتعامل مع دولة الاحتلال، من أجل انتزاع بعض المكاسب في مناطقها الاقتصادية الخالصة، والمتنازع عليها مع بعض الدول كتركيا. ومع تطلّع تل أبيب ونيقوسيا للأفادة من قدرات مصر لتصدير ثرواتهم الغازية، تم الإعلان عن تشكيل تكتل تحالفي مصلحي للافادة من الطاقة في شرق المتوسط، ظهرت ملامح هذا التحالف عام 2013، مع إقدام مصر وقبرص على ترسيم الحدود البحرية بينهما رغم اعتراض تركيا، وتبلور التحالف بشكل أوضح في عام 2014 مع عقد القمة المصرية اليونانية القبرصية الأولى في القاهرة[31]، التي طوّرت خلال اجتماعاتها ما يشبه تحالفا للأمن والطاقة الاقتصادية، وأخذت الأمور منحى أكثر وضوحا في عام 2019، مع إضافة لاعبين جدد لما بات يعرف بمنتدى الشرق الأوسط للغاز في القاهرة وأصبح يضم كلاًّ من (إسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين وقبرص واليونان والأردن)، وأصبح التحالف خطوة أولى في سبيل الجمع بين مصدري الغاز في شرق المتوسط، وبين مستوردي الغاز المحتملين في أوربا.

(31)المصدر نفسه ، ص24.

المحور الثالث : تداعيات الصراع على الاطراف الاقليمية :

بالتوازي مع هذه الأكتشافات النفطية تزايدت التعقيدات السياسية بالدول المعنية وما يتعلق بها من خلافات ومشكلات حول الحدود البحرية لكل دول، ومن ثم حصة كل دولة من هذه الاكتشافات، وما قد تمثله من فرص للتعاون الاقتصادي والسياسي الى تهديدات عسكرية . اي بمعنى أن هذه الاهمية المتزايدة لتلك الحقول ولتلك الإكتشافات التي قد يواجهها الكثير من المؤثرات العكسية وبعض التداعيات على دول المنطقة عموما يمكن أدراجها كالآتي :

أن معظم دول شرق البحر المتوسط لم تكن جاهزة من ناحية البيئة القانونية المناسبة لإستثمار الثروات قبالة سواحلها ، وكذلك لايضمن أكتشاف الغاز بحد نفسه للدول صاحبة الحق الإفادة منه داخليا او لغرض تصديره ، بل يجب أن يكون الاكتشاف مجديا ، وتدخل عوامل متعددة في هذه المعادلة أهمها وجود سوق

للأستهلاك وتوافر بنية تحتية مناسبة ، فضلا عن وجود طلب عليه وطرق نقل متطورة لغرض أيصاله الى الاسواق الخارجية في حال كانت الكميات المكتشفة تفوق حاجة الأستهلاك المحلي، ناهيك عن عدم قدرة بعض اللاعبين الذين يتطلعون الى التصدير الاعتماد على أنفسهم مباشرة ، وذلك بسبب الافتقار الى البنية التحتية اللازمة للتصدير أو لأرتفاع التكاليف المتعلقة بالأكتشافات .

وعلى خلفية هذه التحالفات فإن التنافس والصراع قد يتطور ليشكل نواة نزاع جديدة بمحددات جيوسياسية واستراتيجية مختلفة عن ما سبق لاسيما في ظل حالة التعقيد الذي تحيط بالتطلعات السياسية والاقتصادية لتلك الدول للحصول على مميزات المركز الإقليمي للطاقة في تلك المنطقة الحيوية التي تتشابك فيها الحدود المائية والمصالح الخاصة بالطاقة ، إذ سعت مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لتحويل وجهة مجريات هذه القضية وفقا لما يناسب مصالحها وأضحى يعتمد كمؤثر أساسي لاسيما فيما يتعلق بحقول الغاز المكتشفة حديثا[32]

(32)غـاز المتوسط ، صراع أقليمي ووسيلة لتصفية الحسابات السياسية ، جريدة العرب اللندنية، 8/25/ 2015.

ومما زاد من حساسية الموقع الجيوستراتيجي لمنطقة الغاز المكتشفة في منطقة الدراسة هو أحتوائها على شبكة واسعة وكثيفة _ تحديدا في جزئها الجنوبي والشرقي _ من خطوط نقل أنابيب النفط والغازالطبيعي القادمة من الجزء الآسيوي من الوطن العربي وشمال أفريقيا متجهة الى السوق الاوربية وميزة هذه الأكتشافات التي ضاعفت تلك الأهمية هو وجودها بالقرب من موانئ التصدير عن طريق البحر المتوسط والمتمركزة في قلب العالم القديم الذي يشكل أداة الوصل بين الشرق والغرب سواء في اوقات الحرب أو السلم، تلك الاحتياطات النفطية والغازية في منطقة الدراسة من الممكن أن تكون سببا هاما لفتنة جيوسياسية عظيمة في المنطقة، إذ بدء التوتر ينشأ بين الدول التي تحيط بمياه الشرق المتوسط، وهي من الجنوب ليبيا ومصر وغزة ومن الشرق دولة اسرائيل ولبنان وسوريا، وفي الشمال تركيا واليونان، وفي المنتصف قبرص التي تنقسم الى جزأيين، الجزء الشمالي ويسيطر عليه القبارصة الاتراك، والجزء الجنوبي يسيطر عليه القبارصة اليونانيون كما سبق الذكر، ينظر خريطة رقم(1).

وعلى ضوء تلك الموارد النفطية التي احتوتها منطقة الدراسة تصاعدت حدة الصراعات بين دول المنطقة وانحصر النزاع بين تركيا ومصر وقبرص واليونان واسرائيل على وجه التحديد وبشكل أقل فلسطين وسوريا ولبنان، وهي الدول التي يمكن أن تعّد دولا جائعة للطاقة لقلة مواردها النفطية مقارنة بدول الخليج العربي، وكذلك لأحتياجاتها الاقتصادية الملحة لاسيما مع الإزمات الشديدة التي تعاني

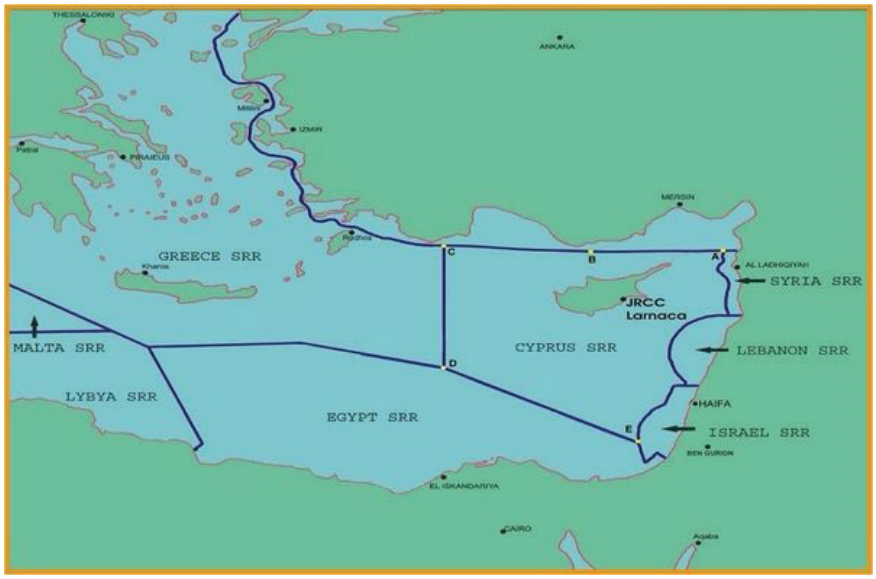

خريطة رقم (1) توزيع الحقول الغازية في شرق البحر المتوسط

المصدر: عدنان عبد الرزاق ، جيهان عبد الغني ، خريطة جديدة لغاز المتوسط ، .. تصاعد صراع صراع تركيا وقبرص ومصر ، 2019 . ينظر الرابط http;//cut.us/ eacxu.

منها هذه الدول أقتصاديا، فعلى سبيل المثال تستورد تركيا أغلب منتجاتها النفطية من الخارج ، واليونان تعاني من أزمة أقتصادية خانقة منذ اكثر من قرن ونصف، وجمهورية مصر العربية ترغب في الدخول الى نادي الدول الغنية بالنفط وتحذو حذو جيرانها في ذلك، وقبرص اليونانية تدعي بأن هذه الثروة من حقها، وإسرائيل وجدت في ظهور الغاز الطبيعي بالبحر المتوسط فرصتها لزيادة مواردها، وأستغلال قوتها العسكرية وعلاقاتها الدولية لأخذ أكبر قدر ممكن من ثروة الغاز الطبيعي المتواجد في احواض منطقة الدراسة .

وعلى وفق تلك الظروف سارعت الدول السالف ذكرها إلى ترسيم حدودها البحرية مع جيرانها، رغبة في ترسيخ وضع جغرافي شرعي جديد يقلل من حدة هذا الصراع من ناحية، ويعطيها الشرعية الدولية في أخذ حقوقها من الثروة الغازية بمنطقة الدراسة من ناحية أخرى، تلك الاتفاقية التي جرت بين مصر واليونان وقبرص والكيان الإسرائيلي فجرت أزمة سياسية، أذ ضمنت لكل دولة حقا في الحصول على جزء من حقول الغاز الطبيعي، في حين أستبعدت تركيا التي لاتتمتع بعلاقات جيدة مع اليونان ومصر وقبرص لأسباب سياسية وتاريخية مختلفة، ثم ردت بعدها تركيا باتفاقية عسكرية موازية مع دولة ليبيا لغرض ترسيم الحدود بينهما من جهة والاتفاق من جهة أخرى على نقل الغاز الطبيعي الموجود في الجزء الجنوبي عبر

طرابلس في أنابيب تحت عمق البحر المتوسط للجانب التركي، تلك الاتفاقيتان فجرت الوضع في منطقة الدراسة وأحدثت توترا كبيرا بين بقية دول حوض المتوسط ، بل حتى الدول الاوربية كفرنسا وايطاليا ودول مثل روسيا، ومن الجدير ذكره ان التحرك التركي يعّد بادرة صراع سياسي كبير قد يتحول لصراع عسكري في منطقة الدراسة، إذا لم تتدخل القوى الدولية الكبرى بايجاد حل سلمي وحكيم لحل تلك التجاذبات والنزاعات بين الدول الاقليمية، لان تلك الدول يهمها في النهاية عدم أمتداد النزاع في منطقة جيوستراتيجية مهمة من ناحية، واهمية التدخل للحفاظ على شبكة النقل الدولية للنفط والغاز المنساب من احواض المتوسط لإوربا، كل بحسب وجة نظره ومصالحه، وتإثير وجود هذه الثروة الجديدة عللى القطاع النفطي العالمي .

تأسيسا لما تقدم يتضح أن منطقة الدراسة تتمتع بإهمية أستثنائية جعلتها محط أنظار القوى الكبرى الإقليمية، ومحل تنافس وصراع وتحقيق التوازنات بين القوى العظمى، والسعي للحصول على مناطق نفوذ في الدول المطلة عليها، أي بمعنى أن تلك الاكتشافات يمكن أن تشكل إحدى أهم الاسباب في أحداث تغيرات جذرية في موازين القوى على المستويين الدولي والاقليمي، وقد تتغير التوجهات العامة للسياسات الدولية على خلفية التحول الذي قد ينتج من التفاعلات الاقتصادية الدولية في الشرق الاوسط عموما وشرق المتوسط الرامية الى تحييد تركيا وسوريا كدول متحكمة في نقل وتوريد الغاز الى أوربا، ومع تسارع عمليات التنقيب في شرق المتوسط يتضح أن الشركات المنقبة تتبع معظمها لدول أوربا وأمريكا وإسرائيل ، نظرا للحاجة المتزايدة لتلك الدول لتنويع مصادرها الاقتصادية، ومحاولتها تقليل اعتمادها على النفط ، مقابل زيادة الاعتماد على الغاز، وقد تدخل اعتبارات حفظ الامن البيئي وتقليل التكاليف الاقتصادية وزيادة مصادر الطاقة ضمن أولويات المحددات الهامة في السياسات الخارجية لتلك الدول، سيما أن البعض منها قد ينجح مع الوقت في التحول من دولة مستهلكة للغاز الى دولة مصّدرة .

أن منطقة الدراسة تتمتع بإهمية أستثنائية جعلتها محط أنظار القوى الكبرى الإقليمية

المحور الرابع : دور تركيا وموقفها من نزاعات دول شرق البحر المتوسط :

في الاعوام الأخيرة، تجاوزت تركيا سياستها الخارجية التقليدية وزادت من وجودها السياسي والثقافي والاقتصادي في منطقة الدراسة ، وفي مجالات الدبلوماسية والوساطة وحل النزاعات الإقليمية، ذهبت تركيا إلى أبعد من موقفها ودورها التقليديين من أجل زيادة الاستقرار والازدهار في المنطقة، من ناحية أخرى،

جذبت عملية التحول الديمقراطي في تركيا وصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة اهتمامًا كبيرًا[33]، ومع ذلك فإن هناك ثلاث نتائج جديرة بالملاحظة في هذه المرحلة[34]:

أولًا: كان الدعم لدور تركيا في حل النزاع مرتفعًا بين المشاركين.

ثانيًا: أن أهم مشكلة لشعوب المنطقة لم تكن -كما افترضنا- مشكلة فلسطين، بل الاقتصاد.

ثالثًا: هو أن علاقات تركيا مع حروب دول شرق البحر المتوسط لا يُنظر إليها على أنها عائق أمام عضوية الاتحاد الأوروبي، على العكس من ذلك، أيدت الدول الملاصقة لاقليم شرق البحر المتوسط عضوية تركيا.

ونلاحظ أن عملية صنع السياسة وإعلام الرأي العام بتداعيات سياسة تركيا في دول شرق البحر المتوسط، حتى وقت قريب، كانت تدور حول شعور بالتناقض المتبادل، اختارت تركيا ألا تكون طرفًا في مشكلات المنطقة، ورأت ذلك عن طريق إطار التوتر بين الشرق والغرب ورغبتها المعلنة في الارتباط بالغرب، ينطبق الشيء نفسه أيضًا على دول شرق البحر المتوسط، كان لتركيا تأثير ضئيل على أي دولة، وببساطة ظلت العلاقات خلال الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات بعيدة كل البعد عن الحميمية[35].

وبدأ التغيير عندما سعت تركيا للحصول على دعم لسياستها تجاه قبرص في المنطقة، كما أدت الأزمة الإنسانية التي أعقبت ذلك في آذار (1991)، والتي أدت إلى تدفق آلاف اللاجئين عبر حدود تركيا، ثم الاعتقاد بإمكانية إيجاد حل لمشكلة فلسطين في مؤتمرَي مدريد وأوسلو للسلام، مما أدى إلى تسريع رؤية تركيا المتغيرة للمنطقة، مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، اكتسب هذا التغيير والتقارب السرعة والرؤية كما لم يحدث من قبل، فضلا عن توتر الاوضاع الداخلية في سوريا وليبيا[36].

وبدأ التغيير عندما سعت تركيا للحصول على دعم لسياستها تجاه قبرص في المنطقة.

أدى تبني الرأي القائل بالحفاظ على النفوذ السياسي لتركيا في المنطقة إلى زيادة نوعية في العلاقات مع المنطقة؛ بدأت نخبة السياسة الخارجية في تركيا تنظر إلى الدول الملاصقة لاقليم شرق البحر المتوسط بشكل مختلف، وهكذا تكثفت العلاقات وتعمقت وأصبحت قريبة بشكل متزايد، في الوقت نفسه أظهرت الدول الملاصقة لمنطقة الدراسة أيضًا

(33): Sabiha Senyücel, Gündo□ar Gökçe perçino□lu & Mensur Akgün, the perception of turkey in the middle east, foreign policy analysis series. issue: 10 ,turkey, (2009), p 9-12.

(34) أحمد سليمان سالم الرحاحلة، «الـدور التركي الجديد في منطقة الشرق الاوسط، الفرص والتحديات»، مذكرة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الاوسـط، (2014م)، ص 16.

(35) عبد المجيد، وحيد، «الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق»، مجلة المستقبل العربي، العدد: 365، (2009)، ص ٩.

(36) حسام مطر، «تركيا في الشرق الاوسط: بين الطموح وقيود النفوذ»، مجلة شؤون الأوسط، العدد: ١٤٤، (٢٠١٣)، ص ١٤.

اهتمامًا كبيرًا بتجربة تركيا الديمقراطية الأخيرة[37].

توقفت تركيا عن التركيز على المشكلات وبدأت تتحدث عن حلول لم يسبق لها مثيل، عن طريق التوسط بين أسرائيل وسوريا، تحاول تركيا دعم الحلول السلمية، وبالمثل أدت دور الوسيط في حل أزمة لبنان عام (2008) والتدخل الإسرائيلي في غزة، على هذا النحو أدت تركيا دورًا على كل من المستويين الأعلى والأساسي[38].

والجدير بالذكر أنه عند وجود مشكلات اقتصادية في منطقة الدراسة ، يجب على صانعي السياسة في تركيا أن يأخذوا في الاعتبار حقيقة أنه حتى ٪32 من الفلسطينيين أعطوا الأولوية للمشكلات الاقتصادية، وحتى في دولة غنية بالنفط مثل المملكة العربية السعودية، أخذ ٪39 من الناس المشكلات الاقتصادية على محمل الجد، وعند مقارنتها بـ ٪72 لديهم آراء متشابهة حول مصر، غالبًا ما تعّد الزعيم السياسي للعالم العربي[39].

وعند الأخذ في الاعتبار دعم الشعب الفلسطيني، يعّد الدعم التركي هو الأكثر أهمية، قد يبدو هذا منخفضًا عند النظر إليه في تركيا، ولكن قد لا يكون الوضع رهيبًا للغاية؛ المسألة ليست مفتوحة فحسب، بل كانت تركيا أيضًا الدولة الوحيدة خارج الدول الملاصقة لاقليم شرق البحر المتوسط التي كان يُعتقد أنها تحمي فلسطين، أما سبب هذا فيحتاج إلى مزيد من التحقيق، هي أن الدول الملاصقة لمنطقة الدراسة تريد مساعدة تركيا في إيجاد حل للمشكلة الإسرائيلية الفلسطينية، أو بالأحرى يريدها أن تقوم بدور الوسيط، ومن ثم لا يعتقد أن تركيا يجب أن تكون أكثر اهتمامًا بقضية فلسطين، بل يجب أن تؤدي أيضًا دورًا أكبر في الدول الملاصقة لاقليم شرق البحر المتوسط[40].

وعند الأخذ في الاعتبار دعم الشعب الفلسطيني، يعّد الدعم التركي هو الأكثر أهمية

خلافًا للاعتقاد السائد بأن أهم قضية تواجه المنطقة هي مشكلة إسرائيل وفلسطين، تتحدد المخاوف الاقتصادية بكونها أكثر أهمية (البطالة والفقر ومستويات المعيشة)، وفي الواقع نرى أن المشكلات الاقتصادية تأتي في المرتبة الأولى في كل دول الدول الملاصقة لاقليم شرق البحر المتوسط باستثناء فلسطين، إذ يُنظر إلى المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية على أنها المشكلة الأكثر أهمية[41].

وحول مدى إمكان أن تمتلك تركيا تأثير إيجابي على السلام في الدول الملاصقة لاقليم شرق البحر المتوسط، تم الجمع بين «الأثر الإيجابي الكبير» و«التأثير الإيجابي المعتدل»، وذلك وفقًا لرأي المنظمات والدول التي تريد أن يكون لها

(37) Sabiha Senyücel, Gündo□ar Gökçe perçino□lu & Mensur Akgün, the perception of turkey in the middle east, op. cit., p 9-12.

(38) بولنت أراس، «داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا»، ترجمة: الطاهر بوساحية، (٢٠٠٩)، ص ١٢.

(39) Sabiha Senyücel, Gündo□ar Gökçe perçino□lu & Mensur Akgün, the perception of turkey in the middle east, op. cit., p 9-12.

(40) بولنت أراس، «داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا»، مصدر سابق، ص ١٢.

(41) عصام ملكاوي، «تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة»، مصدر سابق، ص ١٩.

رأي في دول شرق البحر المتوسط بعين الاعتبار، فعندما يصمم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي سياساتهما الإقليمية، يجب أن تكون مزايا المشاركة التركية واضحة للغاية[42].

(42) إبراهيم غالي، «حدود الدور التركي في إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الاوسـط»، مجلة القدس، العدد: 74، مصر، (٢٠٠٥)، ص ٣٦.

وبذلك نرى أن الدبلوماسية النشطة التي اتبعتها تركيا لقيت استحسانًا عبر دول شرق البحر المتوسط، وتبرز تركيا كجهة فاعلة في المنطقة، ولا يُنظر إلى تركيا على أنها جهة فاعلة غير مهيمنة في المنطقة أو كتهديد، على العكس من ذلك، فإن شعوب المنطقة تدعم سياسة تركيا الخارجية النشطة بشكل متزايد والتي تسعى إلى جعل المنطقة حلاً للمشكلات ، كما أن تركيا تحافظ على صورتها الإيجابية الجديدة طالما أنها تقدم المساعدة في حل المشكلات الإقليمية وتدعم التحول الديمقراطي، فضلاً عن ذلك، الدور الإيجابي الذي تؤديه تركيا في دعم السلام في المنطقة.

نرى أن الدبلوماسية النشطة التي اتبعتها تركيا لقيت استحسانًا عبر دول شرق البحر المتوسط

إن سياسة تركيا الخارجية احتوت دائمًا على ازدواجية، فهي متورطة في النظام الغربي للدول، وفي الوقت نفسه تعكس حقيقة أن تركيا سواء أحبت ذلك أم لا، لديها تراث إسلامي وهي جزء من دول شرق البحر المتوسط، اعترفت أنقرة بإسرائيل وشاركت في حلف بغداد إلى حدٍّ كبير لإرضاء الغرب، ومع ذلك، كان حظر الأسلحة الذي فرضه الغرب في منتصف السبعينيات بمثابة صدمة كبيرة لتركيا،[43].

(43) : Henri J. BARKEY, Turkish Foreign Policy and the Middle East, CERI strategy papers, No 10- Rencontre Stratégique du, 6 juin (2011), p24.

في الوقت نفسه، بينما كان انخراط تركيا في تعاون اقتصادي أكبر مع دول شرق البحر المتوسط، يجعلها أكبر شركائها التجاريين هم الدول الغربية، وعمومًا، على الرغم من الاتجاه السائد في الغرب للمبالغة في دور تركيا في دول شرق البحر المتوسط - تمامًا كما تم تضخيم دورها في جمهوريات آسيا الوسطى قبل ثلاث سنوات عندما نالت استقلالها- ستظل هذه المشاركة محدودة في المستقبل المنظور.

فالأهتمام الأكبر الذي تولِيه تركيا للعلاقات مع دول منطقة الدراسة لا ينتج فقط عن تغيير السياسة العالمية، ولكن أيضًا من عوامل مثل اتفاقيات ترسيم الحدود بين مصر واليونان، اتفاقيات ترسيم الحدود مع ليبيا، النزاع على المياه مع سوريا، واتفاقات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، توقيع منظمة التحرير الفلسطينية في أيلول (1993)، وعلى الرغم من العلاقات الموسعة مع دول شرق البحر المتوسط؛ إلا أن العلاقة السياسية الأهم لتركيا ستظل مع الغرب، وكذلك

علاقاتها التجارية الرئيسة[44].

وفقًا لعلاقات تركيا مع اللاعبين في عملية السلام لسنوات عديدة، سيدعو المسؤولون العرب أو الإسرائيليون أنقرة للانخراط بشكل أكبر في عملية السلام في المنطقة، وأن المشاركة الأكبر كوسيط في عملية السلام لم تكن أبدًا هدف تركيا، ولم تكن مرغوبة حقًّا من قبل أي من اللاعبين الآخرين، تسعى تركيا إلى المشاركة في العملية فقط بقدر ما يمكنها جني منافع اقتصادية أو مكانة عالمية، أو المساهمة في الاستقرار الإقليمي دون المخاطرة بها، وهو ما وُضع أمام العرب الذين أنشؤوا في الستينيات عدة مهام: أولاً وقبل كل شيء، تحرير فلسطين، ولكن هناك أيضًا مهام أخرى؛ مثل استعادة «عربستان» (منطقة في إيران يسكنها العرب)، كما أن هذه الأمور كانت جزءًا من تكوينهم الاجتماعي، وجزءًا من تعليمهم، بالمقارنة مع قضية فلسطين، ولم تكن تركيا ببساطة ذات أهمية كبيرة للعرب[45].

في المقابل فإن العرب يتحدثون عن اعتماد تركيا على الغرب، لا سيما الولايات المتحدة، كما لو أن العديد من دولهم لا تعتمد بشكل متساوٍ على الولايات المتحدة، بل إن بعضها أكثر من ذلك، قد يأتي جزء من انتقادهم لتركيا من حقيقة أنهم لا يحصلون على النوع نفسه من الدعم في واشنطن الذي تتمتع به تركيا، ومع ذلك هناك العديد من التوصيفات للدور التركي المحتمل في المنطقة، هناك على سبيل المثال، نموذج تركيا بصفتها راعية إقليمية، على الرغم من أنه من المشكوك فيه أن تركيا يمكنها أو ستستعمل القوة اللازمة لتؤدي مثل هذا الدور في مواجهة أي تهديد خطير للمنطقة، أو حرب إقليمية[46].

وتعليقًا على علاقات تركيا مع دول شرق البحر المتوسط، نجد أنه على الرغم من أن الأتراك وهذه الدول يعيشون في الجوار نفسه، فقد تمنى كلاهما في كثير من الأحيان أن يكون للجيران قوانين ومناطق حدودية مختلفة، سمح كلٌّ من الأتراك والعرب من دول المنطقة لأنفسهم بأن يظلوا أسرى الماضي،لاسيما العرب (العرب السوريين)، الغاضبين من قسوة الجغرافيا، وعلى الرغم من وجود العديد من المواقف المختلفة بين العرب حول تركيا؛ إلا أن هناك قاعدة عامة: كلما اقتربت الدولة جغرافيًّا من تركيا، كانت العلاقة أكثر إشكالية، إذ ينظر العرب عمومًا إلى مؤسس تركيا الحديثة «أتاتورك»، على أنه معادٍ للمسلمين ومعادٍ للعرب[47].

وتخضع السياسة الخارجية لتركيا لعملية إعادة تقييم عامة، والتي تضمنت تطوير العلاقات مع الشعوب التركية خارج تركيا, (وهو شيء تم تجاهله من قبل مؤسسة

(44) عصام ملكاوي، «تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة»، مصدر سابق، ص 27.

(45) Burhan Koroglu, Turkey's Position Towards the popular Arab Revolutions, Afro- Middle East Center, (2011): http://amec.org.za/articles-presentations/71-turkey/225-turkeyspo-sition-towards-the-popular-arab-revolutions

(46) Henri J. BARKEY, "Iran and Turkey", in Robin Wright (ed.), The Iran Primer: Power, Politics and U.S. Policy, (Washington, DC: USIP, (2010), "Turkey's Moment of Inflection", Survival, Vol. 52, No. 3 (June-July (2010) ,p13-15.

(47) Henri J. BARKEY, Turkish Foreign Policy and the Middle East, op. cit., p31.

السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية) وزوال العدو الأساسي للأمة، الاتحاد السوفياتي، الآن بدلاً من جار واحد معادٍ في الشمال، فإن تركيا محاطة بدول أصغر وغير مستقرة، لم تعد الفئات الإقليميّة القديمة التي حددت السياسة الخارجية لتركيا سارية، قد يسمح هذا الوضع لتركيا بالنظر إلى الفرص والتحديات من دول شرق البحر المتوسط من منظور جديد[48]

وبالنظر إلى السياسة الخارجية لتركيا ومكانتها في العالم، هناك عدة سيناريوهات، في محيطها التركي تحاول بشكل سلس، دعم العلاقات بين علاقات العرب في محيط البحر المتوسط مع العالم، وليس العلاقة المتبادلة، لم يتم تقديمها كاحتمالات، ولكن كغذاء للفكر في مناقشة حول دور تركيا التنموي في العالم، احدها سيناريو «الخط المستقيم» الذي ستستمر بموجبه تركيا في التحالف بشكل صارم دول شرق البحر المتوسط، وفقًا لهذا السيناريو كانت العلاقات مع إسرائيل أقل من ذلك، كان الاقتصاد التركي الخارجي كما هو متبع في السياسة الخارجية الأمريكية العامة واضحًا إلى حدٍّ ما في خط سياستها في شرق المتوسط [49].

سيناريو اخر، أن دول شرق البحر المتوسط يتضمن الحماس الكبير من السكان الأتراك لتركيا بطرق لم تكن هي الحال بالنسبة للشعوب العربية؛ لأن قضيتين حاسمتين لمستقبل تركيا وهما الاقتصاد التركي المتدهور[50]، والمأزق في دول شرق البحر المتوسط بشأن مشكلة الحصول على الغاز.

تم تحليل قدرة تركيا على تشكيل دور جديد لنفسها في دول شرق البحر المتوسط في سياق مختلف، على أن يبقى محدودًا، إذ إنه في مناطق أخرى من العالم، تؤدي تركيا دورًا نشطًا ورائعًا، ولكن في دول شرق البحر المتوسط، على العكس من ذلك، كانت السياسات التركية تفاعلية وحذرة وتجريبية، ومهما كانت عيوبها، فإن هذه الحكمة توفر كبحًا لما يمكن أن يكون تصرفات متهورة من جانب الحكومة التركية، ومع ذلك هناك خمسة عوامل تعوق قدرة تركيا النهائية على القيام بدور أكثر نشاطًا في دول شرق البحر المتوسط، هي كالأتي [51]:

أولًا: تتمتع تركيا بثقافة سياسية مختلفة عن معظم دول شرق البحر المتوسط، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن العملية السياسية على مدى العقود أصبحت أكثر رسمية في تركيا منها في أي مكان آخر في المنطقة، أصبحت السياسة في تركيا مؤسسية إلى درجة غير موجودة في معظم دول شرق البحر المتوسط الأخرى.

ثانيًا: حقيقة التهميش الجغرافي لتركيا، خلاصة القول هي أن تركيا تقع على حافة

(48): زيد كريم عزيز & زيد علي الخفاجي، «القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط (دراسة في الجغرافيا السياسية)»، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد: 28، العدد: 2، (2020)، ص 197-201.

(49) Tucci Natalie, The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, the United Arab Emirates, No. 109, (2013), p 23.

(50) حسام مطر، «تركيا في الشرق الاوسط: بين الطموح وقيود النفوذ»، مصدر سابق، ص ١٤.

(51) Jean Kurds, (2010), Turkish Role in the Middle East State of Succession to the Interior Minister Dawood Oglu. Journal of Civilized Dialogue, Studies and Research in the History and Heritage, No 3044, p36.

دول شرق البحر المتوسط.

ثالثًا: رسم أجندة السياسة الخارجية المتنافسة، دول شرق البحر المتوسط ليس مهمًّا لتركيا مثل مناطق أخرى مثل البلقان والاتحاد السوفيتي السابق وقبرص.

رابعا: الذي يعوق دور تركيا في دول شرق البحر المتوسط هو تناقضات السياسة الخارجية لتركيا[52].

خامسا : الذي يمنع دورًا تركيًّا أكبر في سياسات دول شرق البحر المتوسط هو عدم القدرة على التنبؤ وأهمية روسيا وطبيعة علاقاتها مع تركيا، في الآونة الأخيرة على سبيل المثال، تركت تركيا لروسيا اليد العليا في المفاوضات بشأن الصراع في سوريا، على الرغم من المصالح التركية الشديدة هناك، كما أنهم بدؤوا يشعرون بضغط كبير من روسيا بشأن مسألة الدخول عبر المضائق، كل هذه مؤشرات على أن تركيا لا تزال شديدة التأثر بالسياسات الخارجية الروسية التي قد تتعارض مع مصالح تركيا الخاصة[53].

(52) عمر خضيرات، «العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية»، مجلة المنارة، المجلد: 22، العدد: 4، كلية إربد الجامعية، (٢٠١٦)، ص 24.

(53) : Henri J. BARKEY, Turkish Foreign Policy and the Middle East, op. cit., p26.

خاتمة ونتائج:

يتضح في خاتمة هذه الدراسة وعن طريق ماتم عرضه حول آليات تسوية وفض النزاعات الاقليمية في شرق المتوسط بالحوكمة والطرق السلمية بالشكل الذي يضمن حقوق ومصالح الدول المتنازعة جميعا،

فعند التفكير في دور تركيا في منطقة شرق البحر المتوسط وتوقعاتها بالنسبة للمنطقة، يمكن للمرء أن يجادل بأنه سيكون من الأفضل الحفاظ على الهندسة الحالية للاعتماد المتبادل المتماثل بين تركيا والمنطقة وتعميقها لضمان مشاركتها المستمرة مع المنطقة، لكن بعد مشاهدة كيفية تطور الديناميكيات الداخلية والخارجية بينما تتشابك تركيا مع المنطقة، لا يتوقع أن هذا البديل سوف يخدم الغرض، إذ إن الاعتماد الإقليمي ببساطة يقيد ويشوه ويثقل كاهل النظرة التركية، وفيما يأتي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

من المرجح أن تكون الهندسة التي يكون فيها توجه تركيا ومصالحها الاقتصادية عالمية، بمثابة إطار عمل أكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط والتكامل الاقتصادي مع العالم، لا يمكن لأي لاعب إقليمي ينجذب هيكليًّا إلى التوترات الإقليمية المستعصية والحسابات أن يكون بمثابة قوة للتغيير البناء.

يبدو أن الطلب على معايير حياة أفضل في المنطقة هو الواقع الجديد في دول شرق البحر المتوسط، فإن تركيا لديها رؤية إقليمية إيجابية للاقليم، لكنها فوجئت بعد أن أساءت مع آخرين تقدير التوقيت وعدم اليقين لتغيير المشاركة الأمريكية وتطور الأزمات، إذا أردنا أن يكون لتركيا دور جوهري في تحقيق الاستقرار ودمج هذه المنطقة مع العالم، فيجب أن تكون خالية من الآمال والمخاوف المقيدة إقليميًّا، سيكون لتركيا ذات التوجه العالمي يد أكثر هدوءًا وأكثر حرية في التعامل مع مشاكل المنطقة.

أصبح سد الفجوات الأمنية الإقليمية أكثر صعوبة في دول شرق البحر المتوسط بسبب افتقارها الفريد إلى المؤسسات الإقليمية الفعالة، إن منتدى شرق التوسط في حالة عدم الصمود، يبرز دول شرق البحر المتوسط بشكل ضعيف كمنطقة تفتقر إلى الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية الإقليمية الهادفة التي يمكن أن تساعد في توحيد الدول العربية.

أنه إذا كان على لتركيا أن تؤدي دورًا في استقرار هذه المنطقة وتقدمها الاقتصادي، فإن كيفية صياغة توجهها التجاري والاعتماد على الطاقة سيكون أمرًا بالغ الأهمية.

من منظور استراتيجي، يتوقع أنه لكي تصبح تركيا لاعبًا رئيسا في تحقيق الاستقرار ودمج هذه المنطقة مع العالم، يجب أن تكون تركيا أقل موقعًا إقليميًّا وأكثر توجهًا نحو العالم.

يتضح أن التحولات الجيوسياسية فرضت نفسها على الساحة لاسيما في منطقة الدراسة فلم يعّد الفصل قائما بين الأبعاد الأقتصادية لإكتشافات الغاز من جانب ، وبين الأبعاد السياسية الداخلية والخارجية من جانب آخر ، وهو ماجعل القضية أكثر تعقيدا وتشابكا مما أفرز حزمة من الصراعات الدولية والأقليمية .

أن بوجود الفوضى العارمة التي اجتاحت دول شرق البحر المتوسط، بالتزامن مع موجات الربيع العربي؛ تصاعدت وتيرة الصراعات بين دول شرق المتوسط مما يوحي بأن هناك حاجة إلى وسيط خارجي لحل هذه القضية الشائكة بمبدأ الحوكمة والطرق السلمية والتي تعّد أحدى مبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا حتى الآن رغم محدودية وطبيعة تنفيذها ، إذ لايزال العنف وأستعمال القوة هما السائدين في فض تلك النزاعات ، وما يحدث في الشرق الاوسط عموما ومنطقة الدراسة على وجه الخصوص خير دليل على ذلك .

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1. إبراهيم غالي، «حدود الدور التركي في إحياء عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط»، مجلة القدس، العدد: 74، مصر، (٢٠٠٥).
2. احمد الصباغ ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي (خريطة الصراع بشرق المتوسط ، مجلة مركز الفكر الأستراتيجي للدراسات ، العدد (48) القاهرة ،2019 .
3. أحمد داوود أغلو، «العمق الاستراتيجي, موقع تركيا على الساحة الدولية»، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير نافع وبرهان كورغلو، مركز دراسات الجزيرة، قطر، والدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, الطبعة الثانية, (2011).
4. ـــ ، «العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية»، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة الدراسات، بيروت، الناشرون: الدار العربية للعلوم، ط 2، (2011).
5. احمد زكريا الباسوسي ، تسييس الطاقة ، التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز المتوسط ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية على الرابط //;http rawabetcenter.com/archives/11432
6. أحمد سليمان سالم الرحاحلة، «الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الاوسط، الفرص والتحديات»، مذكرة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الاوسط، (2014م).
7. أحمد يوسف، نيفين مسعد، «حالة الأمة العربية (2012-2013م): مستقبل التغيير في الوطن العربي، مخاطر دائمة»، مجلة المستقبل العربي، العدد: 414، آب (٢٠١٣).
8. إيمان دنى، «الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة», الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1 , (2014).
9. باكينام الشرقاوي، «الانطلاقة الإقليمية التركية.. لماذا؟ وكيف؟»، مجلة شؤون الأوسط، العدد: 99، (2012).
10. بولنت أراس، «داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا»، ترجمة: الطاهر بوساحية، (٢٠٠٩).
11. توفيق المديني, «العرب وتحديات الشرق الاوسط الكبير», اتحاد الكتاب العرب, سلسلة الدراسات: 13، (2010م)، المطبوعات الجامعية.
12. جواد الحمد، «الحكم الرشيد»، صحيفة العرب اليوم، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الأردن، 2012/5/21، على الموقع الإلكتروني: http://mesc.com.jo/Our-

Vision/2012/1.html

13. جيم زانوتي، «التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة توقعات وتحديات»، ترجمة وإصـدار: (مركز الباحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية)، بيروت، (٢٠١٢).
14. حسام مطر، «تركيا في الشرق الاوسط: بين الطموح وقيود النفوذ»، مجلة شؤون الأوسط، العدد: ١٤٤، (٢٠١٣).
15. رانج علاء الدين، «تشكيل النظام السياسي في الشرق الاوسط: الأزمة والفرص»، مؤسسة الدراسات الأوروبية، المركز الكردي للدراسات، ترجمة: يوسف سامي مصري، أيار (2019).
16. رنا مولود شاكر، «العلاقات الأمريكية - التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد: 12، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة صلاح الدين ، (2018).
17. رنا مولود شاكر، «العلاقات الأمريكية - التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد: 12، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، (2018).
18. زيد كريم عزيز و زيد علي الخفاجي، «القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط (دراسة في الجغرافيا السياسية)»، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد: 28، العدد: 2، (2020).
19. سعيد الحاج، «محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر»، بحوث مجلة إدراك للدراسات والاستشارات، سوريا، 1 نيسان (2016)، على الموقع الإلكتروني: https:// idraksy.net/turkey-foriegn-policy-egypt
20. شحادة محمد غريب، «تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورة (2007- 2016)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا- جامعة الخليل، (2018).
21. عبد المجيد، وحيد، «الدور الإقليمي التركي وعقبات الطريق»، مجلة المستقبل العربي، العدد: 365، (2009).
22. عقيل سعيد محفوض، «سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل»، مركز دراسات الوحدة العربية، 45، بيروت، (2005).
23. علي حسين باكير ، كنز في ماء المتوسط ، من يربح حرب الغاز القادمة ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ،2018
24. عمر خضيرات، «العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة

العربية»، مجلة المنارة، المجلد: 22، العدد: 4، كلية إربد الجامعية، (٢٠١٦).

25. فاتن علي محمد إبراهيم، «علاقة السياسة الخارجية التركية تجاه مصر بصورة تركيا في خطاب الصحافة المصرية بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو: دراسة تحليلية خلال المدة من يناير (2011)، إلى ديسمبر (2014)، رسالة (ماجستير)، جامعة القاهرة- كلية الإعلام، قسم الصحافة، (2017).
26. محمد بوبوش، «التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية»، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة: 15، العدد: 55، ربيع، (٢٠١١).
27. محمد خليل يوسف القدرة، «تطور العلاقات السياسية التركية - السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (2007-2012)، أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الأدب والعلوم الإنسانية، (2013).
28. محمد عبد القادر خليل، «مصر وتركيا.. من التحالف إلى المواجهة»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 11 أيلول (2013)، على الموقع الإلكتروني: http://acpss.ahram.org.eg/Review.aspx?Serial=139
29. محمد ماهر وآيرينا تسوكرمان، «تصاعد التوترات بين مصر وتركيا»، مبادرة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، بتاريخ 17 تموز (2018)، على الموقع الإلكتروني:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/tensions-between-egypt-and-turkey-are-on-the-rise

30. مصطفى صلاح ، تعضيد الجهود .. ميدوزا -9 وأمن الطاقة في منطقة شرق المتوسط ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة ، 2019 .
31. هاني نسيرة، «تركيا أم إيران؟ النماذج المتوقعة للحكم الإسلامي في مصر وتونس»، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد: 189، تموز (2012)
32. يوسف العدوان، «الاستراتيجية الإقليمية لكلٍّ من تركيا وإيران نحو الشرق الاوسط»، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، (2013).

ثانيًا: المصادر باللغة الأجنبية:

1. American Academy of Arts & Sciences, Middle East Regional Security Challenges: The View from Turkey, WINTER (2014) BULLETIN, avaliable at: https://www.amacad.org/news/middle-east-regional-security-challenges-view-turkey
2. American Academy of Arts & Sciences, Middle East Region-

al Security Challenges: The View from Turkey, WINTER 2014 BULLETIN, avaliable at: https://www.amacad.org/news/middle-east-regional-security-challenges-view-turkey

3. Amichai Magen, "Land of the Clenched Fist", Hoover Digest (Summer (2009).
4. Arch Puddington, "Freedom in the World (2012): The Arab Uprising and Their Global Repercussions", available at: http://www.freedomhouse.org/sites/ default/files/FIW%202012%20Booklet_0.pdf.
5. Burhan Koroglu, Turkey's Position Towards the popular Arab Revolutions, Afro- Middle East Center, (2011): http://amec.org.za/articles-presentations/71-turkey/225-turkeysposition-towards-the-popular-arab-revolutions
6. Charles T. Call, "Beyond the 'failed state': Towards conceptual alternatives" XX(X) European Journal of International Relations (2010).
7. David Kilcullen, "Counter-Insurgency Redux", vol 48, No 4, Survival (winter (2006-2007).
8. Ehud Yaari, "Sinai: A New Front" Washington Institute for Near East Policy Studies (2012), available at: http://www.washingtoninstitute. org/policy-analysis/view/sinai-a-new-front
9. Ehud Yaari, "Sinai: A New Front" Washington Institute for Near East Policy Studies (2012), available at: http://www.washingtoninstitute. org/policy-analysis/view/sinai-a-new-front.
10. Fuad Ajami, "Demise of the Dictators: The Arab Revolutions of (2011)", Newsweek (February 14, (2011) .
11. G. John Ikenberry and Anne- Marie Slaughter, "Forging a World of Liberty Under Law" The Princeton Project Papers (2006).
12. Henri J. BARKEY, "Iran and Turkey", in Robin Wright (ed.), The Iran Primer: Power, Politics and U.S. Policy, (Washington, DC: USIP, (2010), "Turkey's Moment of Inflection", Survival,

Vol. 52, No. 3 (June- July (2010).

13. Henri J. BARKEY, Turkish Foreign Policy and the Middle East, CERI strategy papers, No 10- Rencontre Stratégique du, 6 juin (2011), p24.
14. International Herald Tribune, "Local militias in Libya balk at giving up their arms" (November 2, (2011).
15. International Monetary Fund (IMF), "Regional Economic OutMiddle East and Central Asia" (November (2012) (available at: http:// www.imfbookstore.org/ProdDetails.asp?ID=1475559917&PG=1&Type=BL
16. Jean Kurds, (2010), Turkish Role in the Middle East State of Succession to the Interior Minister Dawood Oglu. Journal of Civilized Dialogue, Studies and Research in the History and Heritage, No 3044.
17. Keith A. Petty, "Veiled Impunity: Iran's Use of Non- State Armed Groups", 36 Denver Journal of International Law & Policy (2008) .
18. Keith Krause and Jennifer Milliken, "Introduction: The Challenge of Non-State Armed Groups" 30/2 Contemporary Security Policy (2009).
19. Marc A.& Anita Abramowitz, The Crisis of Governance in the Middle East: Implications for Democracy, Development & Security, Edited by Amichai Magen, International Institute for Counter Terrorism (ICT), (2013).
20. Max Weber, Wirtschaft und Gesellschaft (Mohr, (1972),

p. 821–2.

21. Memduh Karakullukçu speech, President and Vice Chair of the Global Relations Forum in Istanbul, "Middle East Regional Security Challenges: The View from Turkey", the Academy's Distinguished Speaker meeting and Roundtable Discussion, Turkey, November 13, (2013).

22. Memduh Karakullukçu speech, President and Vice Chair of the Global Relations Forum in
23. Michael Crawford and Jami Miscik, "The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law" Foreign Affairs (Nov/Dec (2010).
24. Michael Crawford and Jami Miscik, "The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law" Foreign Affairs (Nov/Dec (2010). P23.
25. Michael Crawford and Jami Miscik, "The Rise of the Mezzanine Rulers: The New Frontiers of International Law" Foreign Affairs (Nov/Dec (2010).
26. Paul Collier, Wars, Guns, and Votes: Democracy in Dangerous Places (Harper Collins, (2009).
27. Peter Wallensteen, Understanding Conflict Resolution (Sage, (2007).
28. Robert P. Beschel Jr., Governance Challenges in MENA, The View from the World Bank World Bank, Public Sector Specialist Middle East North Africa Region Middle East North Africa Region, December (2007).
29. Robert Rotberg (Ed.), When States Fail: Causes and Consequences (Princeton University Press, (2004).
30. Sabiha Senyücel, Gündoğar Gökçe perçinoğlu & Mensur Akgün, the perception of turkey in the middle east, foreign policy analysis series. issue: 10 ,turkey, (2009).
31. Sabiha Senyücel, Gündoğar Gökçe perçinoğlu & Mensur Akgün, the perception of turkey in
32. soner cagaptay and Marc J. sievers : Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East. The Washington institute for Near East policy. 4/4/2017.
33. Stefan Wolff, "The regional dimensions of state failure", 37 Review of International Studies (2011).

34. Thomas Risse and Ursula Lehmkuhl, "Governance in Areas of Limited Statehood- New Modes of Governance?" SFB- Governance Working Paper Series No. 1 (2006).

35. Tucci Natalie, The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, the United Arab Emirates, No. 109, (2013).

36. Ziya őniş, Turkey and the ArabSpring: Between Ethics and self-Interset, Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 14, No. 3, (2012).